

Distr.: General
21 August 2000
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

البند ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٠
و ٣٧ و ٣٩ و ٦١ و ٦٢ و ٧٤ و ٩٤ و ٩٦ و ١٠١
و ١٠٢ و ١١٦ من جدول الأعمال المؤقت*
المناقشة العامة

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة
تقرير مجلس الأمن

تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية
التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث،
بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة
تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية
ونائج الدورة الاستثنائية للجمعية العامة
دعم منظومة الأمم المتحدة للجهود التي تبذلها
الحكومات في سبيل تعزيز وتوطيد الديمقراطيات
الجديدة أو المستعادة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

نزع السلاح العام الكامل

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي

تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على

الفقر (١٩٩٧ - ٢٠٠٦)

العولمة والاعتماد المتبادل

مسائل حقوق الإنسان

رسالة مؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل
الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أقدم طي هذا مذكرة حكومة منغوليا بشأن دعم دور الأمم المتحدة في
تعزيز المصالح الأمنية للدول الصغيرة (المرفق).

وأكون في غاية الامتنان لو عملتم على نشرها كوثيقة من وثائق مؤتمر قمة الأمم
المتحدة للألفية وجمعية الأمم المتحدة للألفية، وذلك في إطار البنود ٩ و ١٠ و ١١ و ٢٠
و ٣٧ و ٣٩ و ٦١ و ٦٢ و ٧٤ و ٩٤ و ٩٦ و ١٠١ و ١٠٢ و ١١٦ من جدول
الأعمال المؤقت.

(توقيع) جار جال ساينخان
السفير، الممثل الدائم لمنغوليا
لدى الأمم المتحدة

مرفق الرسالة المؤرخة ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٠ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لمنغوليا لدى الأمم المتحدة

مذكرة حكومة منغوليا بشأن دعم دور الأمم المتحدة في تعزيز المصالح الأمنية للدول الصغيرة

يتيح مؤتمر القمة للألفية الذي يضم رؤساء دول وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة كما تتيح جمعية الأمم المتحدة للألفية فرصة جيدة للمجتمع الدولي لتأمل التاريخ المشترك والتجربة المشتركة في تسيير شؤون العالم خلال ٥٥ سنة خلت منذ إنشاء الأمم المتحدة. لقد مرت الأمم المتحدة بفترة الحرب الباردة وشرعت في طريق الإصلاح والتجديد. ومما يعترف به عموماً أن هذه المنظمة العالمية قد برهنت على أهميتها وجدواها، رغم حالات الإخفاق والنكسات التي اعتورتها في بعض المجالات.

ومن المتوقع في القرن الجديد، الذي سيتصف بشكل عام بازدياد العولمة والاعتماد المتبادل، أن يزداد احتياج دور الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى بشكل مطرد قدراً أكبر من الكفاءة والفعالية في أنشطتها وتحسين قدرتها على التصدي للتحديات القائمة والناجمة.

فالأمم المتحدة بالنسبة لدولة صغيرة مثل منغوليا لها قيمة خاصة من حيث حمايتها مصالحها وتأييدها في المسائل العالمية وتعزيز تنميتها. ولذلك تحبذ منغوليا بشدة المضي في تعزيز دور الأمم المتحدة ومصداقيتها وإدخال الديمقراطية على أعمالها.

وهذه المذكرة تسهم في عرض آراء الحكومة المنغولية بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ولا سيما بشأن تعزيز المصالح الأمنية للدول الصغيرة.

ولما كانت العولمة من معالم الألفية الجديدة الحاسمة، فإن الدول الصغيرة، كسائر البلدان، تمعن النظر بجدية في الآثار المترتبة على العولمة بالنسبة لبقائها وأمنها. وكما ذكر بحق في إعلان بانكوك الصادر عن مؤتمر الأونكتاد العاشر، يمكن أن تمثل العولمة دافعاً دينامياً لتحقيق النمو والتنمية. "فإذا أُحسن تديرها، أمكن وضع الأسس اللازمة للنمو الدائم والمنصف على الصعيد الدولي". ومع ذلك، فإن بلدانا كثيرة في العالم، ولا سيما البلدان النامية الصغيرة، لمَّا نزل في وضع وحالة لا يسمحان لها بالمشاركة على قدم المساواة في المنافع التي تقدمها العولمة. لذلك كان التحدي الأول للمجتمع الدولي هو إيجاد بيئة تمكّنها من المشاركة في تلك المنافع. وتتطلب هذه الغاية، في جملة أمور، ألا تُترك العولمة تحت رحمة

قواعد السوق لا غير. بل ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى أن تزيد من دورها في إدارة هذه العملية.

ففي عصر التحديات والفرص هذا، تدرك الدول الصغيرة باطراد أن أمنها يتوقف على مشاركتها في الاندماج الإقليمي والدولي. ولذلك ينطوي أخطر التحديات بالنسبة للبلدان النامية على ضمان اندماجها وعلى مساواتها في العضوية في نظام التجارة المتعددة الأطراف وعلى تحسين وصول صادراتها إلى الأسواق. وما برحت منغوليا تعتقد بأنه في استطاعة مؤسسات الأمم المتحدة المختصة أن تفعل المزيد لمساعدة البلدان النامية على الاندماج في العمليتين الإقليمية والدولية.

إن منغوليا تلاحظ بأسف الضمور الذي طرأ على المساعدة الإنمائية المقدمة من البلدان المانحة بالنظر إلى كونها عاملاً هاماً لنجاحها في تحقيق مصالحها الإنمائية وغيرها من المصالح الوطنية. إذ ما برحت المساعدة الإنمائية الرسمية، التي تعتبر أكثر الأشكال تعبيراً عن التضامن الدولي مع التنمية، عاملاً رئيسياً في استقرارها وتنميتها المستدامة. وفي هذا الصدد، تعلق منغوليا أهمية كبرى على الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المتعلق بتمويل التنمية والمقرر عقده في عام ٢٠٠١.

وبالإضافة إلى هذا، ما برح عبء الديون الخارجية يسبب مشاكل خطيرة في جهود البلدان النامية، ولا سيما البلدان الأقل نمواً، لتحقيق التقدم الاجتماعي والاقتصادي. وتعتقد منغوليا أن هذه المسألة يجب أن تحسم بطريقة تفضي إلى الإعفاء من الديون بشكل أسرع وأعمق وأوسع. وفي هذا السياق، تلاحظ منغوليا أهمية تنفيذ الاقتراحات المقدمة من الدول الصناعية الـ ٨ الكبرى في مؤتمر القمة اللذين عُقد في كولونيا وأوكيناوا.

ولضمان مشاركة جميع البلدان في منافع العولمة والتنمية، من المهم أن يقدم للبلدان المغبونة موقعا، التي تواجه صعوبات محددة وقيوداً شديدة في جهودها الإنمائية، معاملة ودعماً على سبيل الأفضلية. وكما هو معروف، فإن تكاليف النقل الباهظة هي من المعالم المشتركة بالنسبة لمعظم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً، والدول الجزرية، والدول الداخلية. وبوجه الإجمال، فإن نصيب تكاليف الشحن بالنسبة لقيمة المستوردات في البلدان النامية (٨,١ في المائة) أعلى منه في البلدان المتقدمة النمو (٤,١ في المائة) بمقدار الضعف؛ في حين تتراوح تكاليف الشحن في أقل البلدان نمواً الداخلية والجزرية بين ١٢ و ٤٠ في المائة من قيمة المستوردات. ولذا فإن ارتفاع تكاليف النقل بالنسبة لكثير من البلدان النامية هو العقبة الكبرى التي تحول دون وصولها إلى الأسواق الأجنبية.

ولما كان نقص التنمية، والفقر والمظالم الاجتماعية وعدم الاستقرار وعدم الأمن من المشاكل المستعصية في الكثير من البلدان النامية، تعتقد حكومة منغوليا أن التحدي الهام الذي يواجهه المجتمع الدولي الآن هو إيجاد الظروف المناسبة لاستئصال آفة الفقر التي أصابت الكثيرين، وتحقيق التنمية المستدامة فيها. وفي هذا الصدد، تؤكد منغوليا على أهمية التنفيذ الكامل السريع لمقررات وتوصيات مؤتمرات الأمم المتحدة الرفيعة المستوى، ولا سيما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي عُقد في فيينا ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

إذ لا يمكن تحقيق أهداف التنمية والازدهار إلا من خلال الجهود المشتركة والشراكات الحقيقية التي تتجاوز الحدود وتنبع من كل مجتمع. ولا يمكن المبالغة في احتمالات وإمكانات هذه الشراكة في عصر العولمة والاعتماد المتبادل.

كما أن الحصول على المعرفة والمعلومات هو عامل هام من شأنه تعزيز أمن الدول الصغيرة وتمكينها من الاستفادة من فرص التنمية. ولذلك، من المهم للغاية أن تتساوى جميع الدول النامية في حصولها على المعلومات وتكنولوجيا المعلومات، وفي دعم الأمم المتحدة لها في مساعيها لاكتساب الخبرة والتكنولوجيا على أساس الأفضلية. وتعتقد حكومة منغوليا أن نشر الخبرات وتكنولوجيا المعلومات يجب أن يكون من مجالات الأولوية في الجهود التي نبذلها وكذلك في تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة بأكملها.

وإن في تدهور تربة الأرض ونضوب مواردها المائية، اللذين ازدادا سوءا بتغير المناخ والاحترار العالمي، ما يؤثر في استقرار الدول الصغيرة وأمنها، بما يهدد، في جملة أمور، إنتاجها الزراعي ويخلخل أنماط الاستيطان البشري. ففي حالة منغوليا، كان لصروف الطبيعة وتقلبها أثر كبير على اقتصادها وعلى رخاء شعبها. فقد كان سقوط الثلج الشديد المعروف باسم الذي حصل في شتاء ١٩٩٩/٢٠٠٠، من أسوأ المصائب البيئية وأحدثها عهدا. إذ تأثر ما يقدر بـ ٥٠٠.٠٠٠ نسمة، أو ٢٠ في المائة من السكان تقريبا، مع خسارة بلغت ثلاثة ملايين رأس من الماشية، خلال هذه المصيبة وفي أعقابها. فانتقلت عائلات الكثيرين من الرعاة في غضون أشهر من حالة البحيوحة نسبيا إلى حالة الفقر المدقع بسبب خسارة قطعانها بأكملها. إن حكومة منغوليا لتشاطر الرأي القائل بأن الحاجة تدعو إلى استراتيجية جديّة حسنة التصميم على الصعيد الدولي، بالنظر إلى ازدياد الحسائر الناجمة عن الكوارث الطبيعية في جميع أرجاء العالم. والعناصر الرئيسية في هذه الاستراتيجية يجب أن يتضمن، في جملة أمور، الاستجابة بشكل طارئ للكوارث، والتخفيف من أثرها، ووضع تدابير لتفاديها.

وما برح نزع السلاح والتنمية من الأهداف التي يكمل ويعزز بعضها بعضا في المجتمع العالمي. وهذا صحيح، ولا سيما مع ازدياد تقبل مفهوم الأمن الأوسع نطاقا، الذي يتجاوز الأمن من التهديد العسكري الخارجي، ويتضمن التهديدات غير العسكرية للأمن وكذلك التهديدات المنبعثة داخليا من الحرب الأهلية والعنف.

وإن لحسم المسائل الملحة في مجال نزع السلاح أثر مباشر في تعزيز أمن الدول الصغيرة. وفي هذا الصدد، تؤكد حكومة منغوليا موقفها بالنسبة لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالسرعة الممكنة. فهي ما برحت تؤيد تعزيز نظام عدم الانتشار والمضي في تنفيذ معاهدة عدم الانتشار، والحفاظ على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتنفيذها بشدة. كما تؤيد إبرام معاهدة عالمية قابلة للتحقق لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت. وهي بموقفها هذا إنما تقدر الخطوات الإيجابية المتخذة من طرف واحد وبشكل ثنائي ومتعدد الأطراف، مثل مصادقة البرلمان الروسي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها، ومؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٠ الذي حقق إجماعا في آراء الدول الأطراف بشأن بذل جهود جديدة للقضاء على الأسلحة النووية تماما.

ومن دواعي سرور منغوليا أن تلاحظ أن المؤتمر المذكور أعلاه، في حين يعترف بأهمية المناطق الخالية من الأسلحة النووية المعترف بها دوليا بالنسبة لنزع السلاح وعدم انتشار الأسلحة النووية، قد رحب وأيد إعلان منغوليا عن مركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية، كما أحاط علما باعتماد برلمان منغوليا تشريعا يُعرّف هذا المركز كتدبير من طرف واحد لضمان عدم وجود الأسلحة النووية في أراضيها على الإطلاق.

وتشاطر منغوليا مشاطرة كاملة نواحي القلق المشروعة التي يشعر بها المجتمع العالمي إزاء انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في جميع أرجاء العالم، ولا سيما في مناطق المنازعات المسلحة بالنظر لما لهذه الأسلحة من أثر مزعزع للاستقرار وللدور الذي تلعبه كأدوات عنف رئيسية في الحروب الأهلية والإصابات التي تقع بين المدنيين. كما ترحب منغوليا في هذا الصدد بعقد مؤتمر دولي بشأن تجارة الأسلحة غير المشروعة بجميع جوانبها في عام ٢٠٠١، والأعمال التحضيرية لهذا المؤتمر جارية بالفعل.

وفي الحقيقة الماثلة، وهي "أن مجموع الإنفاق العسكري العالمي قد ازداد بمقدار ٢,١ في المائة من حيث القيمة الفعلية في عام ١٩٩٩ فبلغ حوالي ٧٨٠ بليون دولار وهذا يمثل ٢,٦ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للعالم أجمع"، ما يؤكد الحاجة أيضا إلى تحقيق تقدم ملموس في ميدان نزع السلاح.

وتعترف الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها ٣١/٤٩ المتعلق بحماية وأمن الدول الصغيرة بأن هذه قد تكون معرضة بشكل خاص للتهديدات الخارجية ولأعمال التدخل في شؤونها الداخلية، وأكدت على الأهمية الحيوية لاحترام جميع الدول جميع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة دون قيد أو شرط، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة، ووحدة الأراضي الإقليمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الأخرى، وتسوية المنازعات سلمياً، وتطبيقها على الدوام. وفي هذا الصدد، لا بد من التأكيد على عدم استعمال العولمة والاعتماد المتبادل على نحو يضر بمصالح الدول الصغيرة واستقلالها وسيادتها.

فالديمقراطية، وتعزيز حقوق الإنسان، وكذلك قيام حكومات تتصف بالشفافية والمسؤولية، هي على الدوام عناصر هامة في الأمن والتنمية. وقد ركز المؤتمر الدولي للأمن البشري الذي عقدته حكومة منغوليا بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في أيار/مايو ٢٠٠٠ في أولان باتار على دور المجتمع المدني الناضج الذي يتصف بالمعرفة في البلد كحجر الأساس بالنسبة للأمن القومي والبشري، كما أكد على أن لدى المواطنين القادرين الفعالين الاستطاعة والقدرة على تعزيز رخائهم وأمنهم الفردي، وبالتالي أمنهم القومي.

وفي عصر العولمة هذا، ما برحت الأمم المتحدة بدورها ومقاصدها ومبادئها وعضويتها الشاملة أنسب هيئة لخدمة مصالح الدول الصغيرة. ولذلك ما برحت منغوليا تؤيد تعزيز دورها في جميع المجالات، بما في ذلك المساعدة الإنمائية. وتعتقد حكومة منغوليا أن الاقتراحات الجديدة، الواردة في تقرير الألفية المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة، يمكن أن تكون بمثابة أساس جيد لأعمالنا في المستقبل في هذا الشأن. وفي هذا الصدد، تشاطر حكومة منغوليا التأكيد الوارد في التقرير على إصلاح مجلس الأمن، بالنظر إلى دوره في البيئة الدولية الجديدة التي تتصف بإدخال الديمقراطية والاعتماد المتبادل.

إن منغوليا، التي حققت نتائج مشجعة فيما قامت به من إصلاح اقتصادي وإعادة تشكيل ديمقراطي، لتربط أمنها في العقود القادمة باشتراكها النشط المتكافئ في الشؤون الإقليمية والدولية، إلى جانب توطيد عرانا الثنائية مع البلدان في المنطقة وخارجها وكذلك مع التعاون الإنمائي الدولي الذي ما برح حيويًا للتغلب على المصاعب المرتبطة بانتقالها إلى الاقتصاد السوقي، وموقعها الجغرافي غير الممتاز وأحوال المناخ القاسية. وتولي منغوليا لدى قيامها بهذه المهام تأكيداً خاصاً لعلاقتها مع البلدان الأخرى وللتعاون مع الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مثل الأونكتاد الذي يساعد في وضع إطار قانوني بشأن النقل العابر في المنطقة الواقعة إلى الجنوب من شمال شرق آسيا. كما تعتقد منغوليا أن الاتفاق بهذا

الشأن لن يراعي خصائص منغوليا فحسب بل سيستوفي المعايير الدولية ويفي بالتوقعات الدولية.

ومنغوليا، كدولة صغيرة، تعمل جاهدة للإسهام في حدود إمكانياتها الخاصة في تعزيز السلم والأمن الدوليين. فقد أعلنت أراضيها منطقة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٢. وهي تعمل الآن على تعزيز أمنها الدولي ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية على ضوء قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٧/٥٣ دال المعنون "الأمن الدولي لمنغوليا ومركزها كدولة خالية من الأسلحة النووية". كما تعتقد أن في مركزها المحدد بوضوح والمعترف به دوليا إسهام عملي في تعزيز الاستقرار وإمكانية التنبؤ في شمال شرق آسيا، حيث تتقاطع مصالح أربع دول من دول العالم العظمى.

ما ذكر أعلاه هو بعض التحديات التي تؤثر في الحالة الأمنية للدول الصغيرة مع التأكيد بوجه خاص على الحالة في منغوليا في العقود القادمة من الألفية الجديدة. وتعتقد حكومة منغوليا أن في مؤتمر قمة الألفية وجمعية الألفية كليهما دفع قوي نحو التصدي للتحديات الماثلة وتوجيه واضح من أجل التصدي للتحديات الجديدة والناشئة.